**محضر جلسة لجنة الجماعات العمومية الجهوية والمحلية 4**

 **الموضوع:**محضر الجلسة 04

**تاريخ الاجتماع:**21 فيفري 2012

**جدول الاعمال:**مواصلة النظر في منهجية العمل

**الاعضاء الحاضرون :**19

**المعتذرون:**04

**الغائبون :**0

**الحاضرون من غير اعضاء اللجنة :**01

**افتتاح الجلسة:**الساعة التاسعة صباحا.

افتتح الجلسة السيد رئيس اللجنة موضحا ان تحديد مجال اختصاص اللجنة يتم عبر التقدم في النقاش, وان بعض الافكار المحورية اصبحت واضحة منها خاصة  اعتماد الاقليم كشكل آخر من الجماعة العمومية يتكون من مجموعة من الولايات تلتقي على أساس رؤية جديدة تحدد ملامحها في الدستور طبقا لمعايير جديدة اقتصادية واجتماعية . وان اعتماد طريقة الانتخاب في تسيير الشؤون الجهوية سيكون الصيغة الأفضل, إضافة إلى مسالة الاستقلالية المالية والادارية وتصور الصيغ المثلى لاعتمادها .

ولمزيد ملامسة هذه المحاور تم في مستهل الجلسة تقديم لمحة حول التنظيم الاداري التونسي واهم خصائصه من خلال تعريف اللامحورية كشكل من اشكال المركزية والمتمثلة اساسا في الولاية, وجملة الهياكل الادارية والمحلية التي يستعين بها الوالي على راس دوائر ترابية متدرجة مجسمة في المعتمديات  والعمادات**.**واللجان ذات الطابع الاستشاري ممثلة في المجالس القروية والمجالس المحلية للتنمية ولجان الاحياء , بالإضافة الى الادارات الجهوية بالولايات والتي تمثل اللامحورية المرفقية .

كما تم التطرق الى اللامركزية الادارية كتنظيم اداري يقوم على احالة اختصاصات الى هيئة منتخبة عادة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي والاداري ومجسمة في البلديات والمجالس الجهوية.

ومثلت الجباية المحلية ركيزة اهتمام السادة النواب خلال جلسة اليوم حيث اكدوا على ضرورة التخلص من الرقابة المسلطة على المجالس الجهوية من أجل تدعيم الاستقلالية المالية للجماعات المحلية وتم التعرض الى مختلف مكونات الموارد المالية المحلية والمتمثلة في الأداءات والمعاليم القارة وغير القارة على العقارات المبنية وغير المبنية إلى جانب المناب المشترك المخصص الى كل بلدية. ولاحظ المتدخلون تباعا أن المنظومة المالية والجبائية الحالية تطرح إشكالات من حيث كيفية الاستخلاص خاصة فيما يتعلق بالتفريق بين وظيفتي الآمر بالصرف وهو رئيس البلدية والمحاسب العمومي كموظف لوزارة المالية , وتم التأكيد على ضرورة القيام بمراجعة شاملة للتشريع الحالي خاصة في مجالي الاسناد والمراقبة .

 ولاحظ  المتدخلون تعدد الهياكل المكلفة بمراقبة الصفقات حيث يمارس مراقب المصاريف البلدية رقابة سابقة عن طريق التأشيرة على معنى الفصل 88 من مجلة المحلية العمومية للتثبت من تطابقها مع النفقات المبنية في الميزانية وتم اقتراح إمكانية تعويضها برقابة لاحقه إضافة إلى الرقابة التي يمارسها أمين المال الجهوي.

واكد السادة النواب على تدعيم مصادر التمويل المحلي حسب خصوصية الجهة وتم اقتراح اقتطاع نسبة من معلوم الجولان لفائدة البلديات بتخصيصه لتحسين البنية التحتية إضافة إلى ضرورة مراجعة الية إسناد الصفقات, حتى تؤسس الجباية المحلية الى بناء ديمقراطي يوفر العيش الكريم للمواطن في كافة انحاء البلاد.

ومثلت مسالة تسييس الادارة الجهوية  وتفشي المحسوبية والفساد المالي هاجسا اكد اغلب المتدخلين على ضرورة تجاوزه مستقبلا من خلال اعتماد الانتخاب كشكل وحيد حتى يكون تسيير الادارة الجهوية والمحلية نابع من الجهة وتعبير عن ارادة ابنائها .

وفي الختام طرح السيد رئيس اللجنة جدول اعمال الجلسة القادمة حيث سيقع تلخيص مجمل نقاط حوار اللجنة منذ بداية اعمالها , وتحديد المحاور الكبرى لعملها .

رفعت اللجنة أعمالها على الساعة 14.

**رئيس اللجنة                                                                مقرر اللجنة**

**عماد الحمامي                                                       فيصل الجدلاوي**